

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٠

بنقل تخصيص قطعة أرض إلى محافظة البحيرة
لإقامة محطة صرف صحى عليها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون المدني ؟

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المعاوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؟

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ؟

وببناء على ما عرضه وزير الأشغال العامة والموارد المائية ؟

قرر :

(المادة الأولى)

تخصيص لمحافظة البحيرة قطعة الأرض البالغ مساحتها ثلاثة متر مربع والواقعة بحوض الحمامية / ٢ قسم ثان الحمامية ضمن القطعة / ٣ والموضحة بالخرائط المرفقة لإنشاء محطة رفع للصرف الصحى عليها وذلك نقلًا من مصلحة الميكانيكا والكهرباء وحدودها كالتالي :

الحد البحري : أرض فضاء ملك مصلحة الميكانيكا والكهرباء بطول ١٥ مترا .

الحد القبلي : الحسر الأيمن لترعة ساحل أمر قص بطول ١٥ مترا .

الحد الشرقي : فاصل القطعة / ٣ ملك مصلحة الميكانيكا والكهرباء بطول ٢٠ مترا .

الحد الغربي : قابع ملك مصلحة الميكانيكا والكهرباء بطول ٢٠ مترا .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٤١٠ (٢٢ فبراير سنة ١٩٩٠)

حسنى مبارك